الباب الثانى
مجالات التعاون

مجالات التعاون الصينى الأفريقى

تتعدد مجالات التعاون بين الصين وأفريقيا ما بين تعاون سياسى واقتصادى وعسكرى وفيما يلى بعض التوضيح:

أولاً، المجال السياسي

ويتمثل التعاون فى المجال السياسى فى :

١ ـ التبادل الرفيع المستوى : بالحفاظ على اتجاه تبادل الزيارات والحوارات الرفيعة المستوى بين الزعماء الصينيين والأفارقة، وتعزيز التبادل والتعارف وتعميق الصداقة والثقة المتبادلة بين الجانبين.

٢ ـ التبادل بين الأجهزة والهيئات التشريعية في الجانبين: يعمل كل من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وبرلمانات الدول الأفريقية والبرلمان الأفريقي على تعزيز الاتصال والتبادل الودي المتعدد المستويات وعبر قنوات مختلفة على أساس الاحترام المتبادل وتعزيز التفاهم وتطوير التعاون .

٣ ـ التبادل بين الأحزاب: يعمل الحزب الشيوعي الصيني على تعزيز التبادل بمختلف الأشكال لزيادة التعارف والصداقة وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة بمختلف الدول الأفريقية،على أساس مبادئ الاستقلال والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية .

٤ ـ آليات التشاور : تشكيل لجان ثنائية على المستوى الوطني ولجان تشاور سياسي على مستوى وزارة الخارجية ولجان تعاون اقتصادي مشتركة ولجان تجارية وعلمية وتكنولوجية مشتركة وغيرها من الآليات، لدفع آلية الحوار والتشاور الثنائي بشكل مرن وعملي.

٥ ـ التعاون في الشئون الدولية : مواصلة تعزيز التضامن والتعاون بين الصين والدول الأفريقية في الشؤون الدولية والتبادل الدائم للآراء وتنسيق المواقف حول القضايا الدولية والإقليمية الهامة، وتبادل الدعم إزاء القضايا الهامة المتعلقة بسيادة الدول وسلامة أراضيها وكرامة الأمة وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الهامة حيث تدعم الصين الدول الأفريقية في المشاركة في الشئون الدولية على أساس المساواة، والعمل المشترك على تعزيز دور الأمم المتحدة وإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل وصحيح .

٦ ـ التبادل بين الحكومات المحلية : حيث تولي حكومة الصين المركزية اهتماماً لتعزيز التبادل بين الحكومات المحلية بالصين والدولة الأفريقية، وتؤيد إقامة علاقات صداقة وتآخي بين المقاطعات والولايات والمدن في كلا الجانبين .

ثانياً، المجال الاقتصادي

١ - التجارة :

تتخذ الحكومة الصينية إجراءات فعالة لتسهيل دخول المزيد من المنتجات الأفريقية للأسواق الصينية، وتطبق بجدية إلغاء الرسوم الجمركية على بعض الصادرات من الدول الأفريقية الأقل نمواً لتوسيع وموازنة التجارة الثنائية وتحسين الهيكل التجاري، وتسعى إلى حل الخلافات والاحتكاك التجاري بشكل مناسب عبر التشاور الودي الثنائي المتعدد الأطراف والتفاهم وتقديم التنازلات المتبادلة، ودفع أوساط المؤسسات في الجانبين لتأسيس غرفة صينية أفريقية مشتركة للصناعة والتجارة .

٢ - الاستثمار:

تشجع الحكومة الصينية المؤسسات الصينية وتدعمها للاستثمار في أفريقيا، وتواصل تقديم القروض وقروض الاعتماد الميسرة للمشترين،

وترغب في البحث عن سبل وأساليب جديدة لدفع التعاون في مجال الاستثمار،وتواصل وضع وتحسين السياسات المعنية وتعزيز الموجهات العامة والاهتمام بالخدمات وتقديم التسهيلات ترحب الصين باستثمار المؤسسات الأفريقية في الصين وستواصل مناقشة وتوقيع اتفاقات ثنائية لدفع الاستثمار وحمايته واتفاقات تفادي إزدواج الضرائب وتهيئ بالاشتراك مع الدول الأفريقية ظروفاً جيدة للاستثمار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين من الجانبين.

٣-التعاون المالي :

حيث تسعى الصين إلى تطوير علاقات التعاون في المجال المالي بين الصين وأفريقيا وتدعم الحكومة الصينية تعزيز المؤسسات المالية الصينية التبادل والتعاون مع نظيراتها في الدول والمناطق الأفريقية.

٤-التعاون الزراعي:

وتواصل الصين التعاون مع أفريقيا في المجال الزراعي على مختلف المستويات وعبر مختلف القنوات والأشكال،وتعزز رئيسياً التعاون في مجالات تنمية الأراضي والزراعة وتقنيات التربية والأمن الغذائي والآليات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية الرئيسية والجانبية وغيرها وتعزز تعاونها في التقنيات الزراعية وتنظم دورات تدريبية

خاصة بالتقنيات الزراعية العملية، وتنشئ مشروعات التقنيات الزراعية النموذجية في أفريقيا، وتسرع خطواتها لوضع خطة تعاون زراعي بين الصين وأفريقيا.

٥-بناء المنشآت الأساسية:

تتعاون الصين مع أفريقيا في مجال بناء شبكات المواصلات والاتصالات والري والطاقة الكهربائية وغيرها من المنشآت الأساسية وتدعم الحكومة الصينية بشكل نشط المؤسسات الصينية للمشاركة في بناء المنشآت الأساسية في الدول الأفريقية، وتواصل توسيع حجم أعمال المقاولات،وتقيم بشكل تدريجي آلية تعاون ثنائي متعدد الأطراف للمقاولات ، وفي مجالي التقنية والإدارة، وتهتم بمساعدة الدول الأفريقية في رفع قدراتها على التطوير الذاتي.

٦-التعاون في مجال الموارد:

تتبادل المعلومات في مجال الموارد مع الدول الأفريقية وتشجع وتدعم الحكومة الصينية المؤسسات الصينية القوية في التنمية المشتركة والاستخدام الصحيح للموارد مع الدول الأفريقية بأساليب تعاون متنوعة وحسب مبادئ المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، لمساعدة الدول الأفريقية على تحويل تفوقها في مجال الموارد إلى تفوق تنافسي مما يدفع الدول والمناطق الأفريقية لتحقيق التنمية الدائمة.

٧-التعاون السياحي :

تنظم الصين زيارة الوفود السياحية الصينية لبعض الدول الأفريقية بشكل فعال وإدراج مزيد من الدول الأفريقية في قائمة المقاصد السياحية للوفود الصينية حسب طلب الدول الأفريقية والإمكانيات الفعلية وترحب بقيام المواطنين الأفارقة بالسياحة في الصين.

٨-إعفاء وتخفيف الديون :

تؤكد الحكومة الصينية استعدادها لمواصلة تخفيف الديون عن الدول الأفريقية المعنية أو إعفائها عبر التشاور الودي، ومواصلة حث المجتمع الدولي خاصة الدول المتقدمة على اتخاذ مزيد من الإجراءات الفعالة لتخفيف أو إعفاء الديون عن الدول الأفريقية.

٩- المساعدات الاقتصادية:

تواصل الحكومة الصينية تقديم المساعدات وزيادتها بقدر الإمكان وبدون أي شروط سياسية للدول الأفريقية وفقا لظروفها المالية وأوضاعها في التنمية الاقتصادية.

١٠- التعاون متعدد الأطراف:

وتعمل على التشاور والتنسيق مع الدول الأفريقية في مجالات الاقتصاد والتجارة والنُظم والهيئات المالية المتعددة الأطراف، ودفع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لزيادة الاهتمام بمسألة

التنمية،ودفع التعاون بين دول الجنوب، ودعم بناء نظام جديد وعادل وصحيح للتجارة المتعددة الأطراف وتوسيع حقوق الدول النامية في إبداء الرأي واتخاذ القرارات في الشؤون المالية الدولية .

ثالثاً، التعليم والعلوم والثقافة والصحة والقضايا الاجتماعية

١- التعاون في مجال استثمار الموارد البشرية والتعليم : تعمل الصين على ضرورة إظهار دور صندوق استثمار الموارد البشرية الأفريقية الذي أنشأته حكومتها وتحديد أعماله الرئيسية وتوسيع مجالاتها وزيادة التمويل لرفع فعالية الصندوق وتواصل الصين تبادل بعثات الطلبة مع دول أفريقيا، وتزيد حصص المنح الدراسية الحكومية بصورة مناسبة وتواصل إرسال المدرسين إلى أفريقيا وتساعد الدول الأفريقية علي تعلم اللغة الصينية، وتنفذ برامج دعم التعليم ودفع تطوير المقررات العلمية الضعيفة بأفريقيا، والتعاون في التعليم المهني والتقني والتعليم عن بُعد، وتشجع على التبادل والتعاون بين الهيئات التعليمية والأكاديمية في الجانبين.

٢- التعاون العلمي والتكنولوجي: حسب مبدأ الاحترام المتبادل والتكامل في التفوق والتمتع بالمصالح معاً، تتعاون الصين مع أفريقيا في مجالات البحوث العملية وتطوير التكنولوجيا والتنازل عن ثمار البحوث العلمية والتكنولوجية وغيرها من المجالات .

٣- التبادل الثقافي: تواصل الصين تنفيذ اتفاقيات التعاون الثقافي والبرامج التنفيذية المتعلقة بها التي تم توقيعها مع الدول الأفريقية، وتواصل التبادل الدائم بين الدوائر الثقافية المسؤولة المعنية في الجانبين وتعزز تبادل الاختصاصيين في الثقافة والفنون والرياضة وتوجه وتدفع الهيئات والمنظمات الشعبية على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي بأشكال متنوعة حسب حاجات التبادل الثقافي والسوق بالجانبين.

٤- التعاون في مجال الطب والرعاية الصحية: تدفع الصين فى اتجاه تبادل العاملين في مجال الطب والرعاية الصحية والمعلومات المعنية بين الجانبين وتواصل إرسال البعثات الطبية إلى الدول الأفريقية وتقديم المعونات كالأدوية والمواد العلاجية وتساعد على إنشاء وتحسين المنشآت الطبية وتدريب العاملين في هذا المجال وتعزز التبادل والتعاون مع الدول الأفريقية في الوقاية من الأمراض الوبائية كمرض الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى وعلاجها وتدفع البحوث في الطب التقليدي والعقاقير الطبية والتطبيقات في هذا المجال وتعزز أنظمة مواجهة حالات الطوارئ في الصحة العامة.

٥- التعاون الإعلامي: تشجع الصين وسائل الإعلام في الجانبين على التبادل والتعاون على مختلف المستويات وبأشكال متنوعة لزيادة التعارف،وتغطية ونشر أنشطة واخبار الجانب الآخر بشكل شامل وموضوعي، وتعزيز الاتصال والتواصل بين الدوائر الحكومية المعنية

في الجانبين لتبادل الخبرات حول سبل تنسيق العلاقات بين وسائل الإعلام المحلية والأجنبية وتقديم الارشادات والتسهيلات للتبادل بينها.

٦- التعاون الادارى:

تشجع الصين على تطوير التبادل والتعاون في مجالات بناء نظام الخدمة المدنية وإصلاح البنية الإدارية العامة وتدريب الكفاءات، ومناقشة بناء آلية تعاون للتبادلات في مجال شؤون العاملين والتبادل الإدارية بين الصين وأفريقيا.

٧- التعاون القنصلي:

بإقامة مشاورات قنصلية بين الصين والدول الأفريقية دورية أو غير دورية لإجراء مشاورات ودية بين الجانبين بشأن القضايا العالقة في العلاقات القنصلية الثنائية أو المتعددة الأطراف وبعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، وذلك لزيادة التعارف والتفاهم ودفع التعاون وتسهيل زيارات المواطنين من الجانبين وضمان سلامة جاليات كل من الجانبين .

٨-التبادل الشعبي:

تشجيع وتوجيه المنظمات الشعبية الصينية والأفريقية على تعزيز الاتصالات والتبادل، خاصة تعزيز التبادل بين الشباب والنساء لزيادة التفاهم والثقة والتعاون بين شعوب الجانبين وتشجيع وإرشاد

المتطوعين الصينيين للتوجه إلى الدول الأفريقية لاداء مختلف الأنشطة والخدمات.

٩-التعاون فى مجال حماية البيئة:

تعزيز التبادل الفني ودفع التعاون بين الصين وأفريقيا في مجالات حماية البيئة مثل رصد التغيرات المناخية وحماية الموارد المائية والوقاية من التصحر ومكافحته وحماية التنوع الأحيائي وغيرها.

١٠- مواجهة الكوارث وأعمال الإغاثة والمعونات الإنسانية:

تعمل الصين بنشاط على تطوير تبادل الأفراد وتدريبهم والتعاون الفني في مجالات مواجهة الكوارث الطبيعية وأعمال الإغاثة وتستجيب الصين بنشاط لمطالب الدول الأفريقية العاجلة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، وتشجع وتدعم جمعية الصليب الأحمر الصينية وغيرها من المنظمات الصينية غير الحكومية على القيام بالتبادل والتعاون مع الجمعيات والمجموعات والهيئات الأفريقية المعنية .

رابعاً: مجال السلام والأمن

١- التعاون العسكري: تدعو الصين إلى توثيق التبادل رفيع المستوى بين قوات الجانبين وتنشيط التبادل والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية المتخصصة، وتواصل الصين مساعدتها للدول الأفريقية في

تدريب العسكريين، وتدعمها في اعمال بناء دفاعاتها الوطنية وقواتها لصيانة أمنها الوطني.

٢ـ حل النزاعات وأعمال حفظ السلام

تؤيد الصين الجهود النشطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية والدول المعنية من أجل حل النزاعات الإقليمية و ستقدم المساعدات الممكنة في هذا المجال وتحث مجلس الأمن الدولي بنشاط على الاهتمام بقضايا النزاعات في المنطقة الأفريقية والمساعدة على حلها ، وتواصل تأييدها ومشاركتها في أعمال حفظ السلام الدولية في أفريقيا.

٣ـ التعاون في مجال العدل والقضاء و شؤون الشرطة

تدعو الصين إلى دفع التبادل والتعاون فيما بين أجهزة العدل والقضاء والوحدات التنفيذية للقانون في الجانبين، وتبادل التجارب في مجالات البناء القانوني والإصلاح القضائي، والرفع المشترك لإمكانيات الوقاية من الجريمة وكشفها وضربها، والتنسيق لضرب الجرائم المنظمة وجرائم الفساد العابرة للحدود، والتعاون بين الجانبين في مجالات تقديم المساعدات القانونية وتبادل تسليم المشتبه فيهم والتعاون مع إدارات الهجرة بالدول الأفريقية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتنسيق وتبادل المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون المهاجرين.

٤ـ قضايا الأمن غير التقليدي:

تدعو الصين إلى تبادل المعلومات واكتشاف السبل والوسائل الفعالة للتعاون في مجالات الأمن غير التقليدي مثل مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة وتهريب المخدرات والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، والعمل معاً لرفع قدرات مواجهة المخاطر الأمنية غير التقليدية.

علاقات الصين مع المنظمات الأفريقية

تشيد الصين بالدور الهام الذي يلعبه الاتحاد الأفريقي في المحافظة على السلام والاستقرار الإقليمي ودفع التضامن والتنمية في أفريقيا، وتهتم بالتعاون الودي مع الاتحاد الأفريقي في مختلف المجالات، وتدعم دوره الإيجابي وتقدم قدر استطاعتها مساعدات له في الشؤون الإقليمية والدولية وتشيد بالدور الإيجابي الذي تلعبه المنظمات الأفريقية شبه الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل في مناطقها المحلية، وتدعم هذا الدور، وترغب في تعزيز التعاون الودي مع هذه المنظمات.

سياسة الصين تجاه أفريقيا ونتائجها

يظل التضامن والتعاون مع الدول الأفريقية جزءاً هاماً من السياسة الخارجية السلمية الصينية المتمثلة في الاستقلال والأخذ بزمام المبادرة وثابرت الصين علي توارث وتطوير الصداقة التقليدية مع أفريقيا بعزم وثبات، وانطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الأفريقية تقيم وتطور الصين نمطاً جديداً من الشراكة الاستراتيجية مع الدول الأفريقية قائماً على المساواة والثقة المتبادلة سياسياً، وتعاون الربح المشترك اقتصادياً، والتبادل والاستفادة المتبادلة ثقافياً وفيما يلي المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا:

- الإخلاص والصداقة والمساواة: تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتحترم خيار الدول الأفريقية المستقل لطريق التنمية الملائم لها، وتدعم تضامن الدول الأفريقية لتحقيق قوتها الذاتية.

- المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك: تؤيد الصين الدول الأفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء ، وتجري تعاوناً متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية، وتدفع التنمية المشتركة لهما.

- التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق: تعزز الصين التعاون مع أفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد كل منهما

للمطالب العادلة للآخر ودعواته المعقولة، وتواصل مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية في أفريقيا.

- التعلم من بعض والسعي وراء تحقيق التنمية المشتركة: تعمل الصين وأفريقيا على الاستفادة من بعضهما البعض في خبرات الإدارة والتنمية، وتعززان التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، وستدعم الصين الدول الأفريقية في بناء قدراتها، وتعملان معاً على استكشاف طرق التنمية الدائمة حيث أن مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية وتقدر الحكومة الصينية التزام معظم الدول الأفريقية بمبدأ صين واحدة وعدم تطوير علاقات رسمية وزيارات رسمية مع تايوان، ودعم قضية توحيد الصين وترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات رسمية مع الدول التي لم تُقم علاقات دبلوماسية مع الصين على أساس مبدأ صين واحدة.

منذ بداية القرن الجديد ظل الوضع الدولي يشهد تغيرات عميقة ومعقدة باستمرار، وتتطور العولمة تطوراً عميقاً ولا يزال السلام والتنمية الموضوع الرئيسي للعصر الراهن، وصيانة السلام ودفع التنمية وتعزيز التعاون هى رغبة مشتركة لشعوب مختلف الدول، كما أنها تيار تاريخي لا يقاوم وفى الوقت نفسه تزداد تأثيرات عوامل غير

محددة وغير مستقرة في الوضع الدولي، وتتشابك مختلف القضايا الأمنية بعضها ببعض فقضية السلام لم تحل بعد، وأصبحت قضية التنمية أكثر بروزاً .

والصين أكبر دولة نامية فى العالم، تسعى وراء التنمية سلمياً، وتنتهج سياسة خارجية سلمية متمثلة في الاستقلال والتمسك بأخذ زمام المبادرة، وترغب في تطوير العلاقات الودية مع جميع دول العالم والتعاون من أجل دفع السلام والاستقرار العالميين والازدهار المشترك مع مختلف الدول، على أساس مبادئ التعايش السلمي وأفريقيا أكبر قارة تتركز فيها الدول النامية، وقوة هامة لتحقيق السلام والتنمية في العالم وسنحت لعلاقات الصداقة التقليدية الصينية الأفريقية فرصة جديدة للتطور في ظل الوضع الجديد ووضعت الحكومة الصينية وثيقة حول سياساتها تجاه أفريقيا هادفة إلى إعلان إجراءات تحقيقها،وتخطيط التعاون المستقبلي في مختلف المجالات بين الجانبين من أجل دفع العلاقات الصينية الأفريقية إلى تطور مستقر طويل الأجل وتعاون المنافع المتبادلة إلى مستوى جديد باستمرار.

<u>نتائج السياسة الصينية فى أفريقيا:</u>

وبرغم أنه يصعب تحديد هذه النتائج بصفة نهائية لاعتبار أن الحراك الصيني لم يزل في بدايته،وأن الخبراء يتوقعون نمواً هائلاً للعلاقة

الصينية -الأفريقية؛ فإنه من الممكن تحديد ملامح تلك السياسة في كونها قد تمكنت من تحقيق جملة من المكتسبات الاقتصادية، والحضور الدولي كقوة دولية قادرة على التأثير على بعد عشرات الكيلو مترات، والتعامل الندّي مع قارة كاملة من منطلق التفوق العددي الصيني عليها بما يزيد عن الثلث (يبلغ عدد سكان قارة أفريقيا نحو ٨٥٠ مليون نسمة، فيما يجاوز عدد سكان الصين ١٣٠٠ مليون نسمة) ومن بين أهم مكتسبات الصين من توسيع علاقاتها الأفريقية:

١ - رفع سقف استثماراتها الأفريقية لمستويات قياسية في فترات زمنية محدودة: فعلى صعيد النفط تدرك بكين أنها تعتمد - كغيرها - على نفط الشرق الأوسط الذي تحفه الصراعات، وتقع معظم أوراق اللعبة فيه في يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أوصلت حجم تعاملاتها النفطية مع أفريقيا إلى استيراد ثلث احتياجاتها منها، خاصة من نيجيريا وأنجولا والسودان وقد أضحت أنجولا أكبر مصدر للنفط للصين، حيث تشحن إليها ٥٢٢ ألف برميل يومياً، وقد أقرضت الصين أنجولا قرض قيمته ٤ مليارات دولار، يستحق السداد من النفط المصدر إلى الصين، وقد تخطت أنجولا السعودية في تصدير النفط إلى الصين، كما أن الصين حصلت على حصة تبلغ ٤٥% في حقل نفط رئيس في نيجيريا المنتج الأول للنفط في أفريقيا وقد تمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء ٤٠ % من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، التي تضخ ٣٠٠ ألف

برميل يومياً، وقامت شركة أخرى بمد خط أنابيب إلى البحر الأحمر لتسهيل نقله إلى الصين، وقد حصلت بكين على حق التنقيب في أربعة مواقع أخرى من بينها كينيا،وتشارك شركات النفط الصينية فى ٢٠ دولة أفريقية، وعلى امتداد السنوات الخمس الماضية أنفقت هذه الشركات ١٥ مليار دولار على شراء حقول النفط والشركات المحلية.

٢ - اقتناص فرص الاستثمار في بعض البلدان ذات النفوذ الأنجلو ساكسوني: كالسودان الذي نقبت شركات أمريكية عن النفط فيه، ثم استخرجته الصين مستغلة العقوبات التي وقعتها الولايات المتحدة على السودان إبان حكم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وتضع الولايات المتحدة السودان مرتكزاً لاستراتيجيتها القادمة في أفريقيا؛ فإن الصين قد أوجدت لها نفوذاً هائلاً هناك يغل من يد الولايات المتحدة حتى فرنسا هناك، خاصة مع رغبة الولايات المتحدة في التدخل المباشر في دارفور، والاستثمار في بلدان خارج السيطرتين الفرنسية والأمريكية نوعاً ما كأنجولا، والامتداد في البلدان الاستراتيجية للولايات المتحدة لجنوب أفريقيا ونيجيريا،أوالفرنسية كأثيوبيا وبعض بلدان خليج غينيا كالجابون وغيرها.

٣ - توفير أسواق جديدة للسلاح الصيني بعقد صفقات لتصدير الأسلحة للعديد من دول القارة، وفي مقدمتها إريتريا وأثيوبيا ومالي وأنجولا

وموزمبيق، بلغت قيمتها نحو عشرة مليار دولار خلال السنوات الخمس الماضية، والمنتجات الصينية عموماً، التي نجحت في إغراق السوق الأفريقي بها وأثار ذلك شكوى دول ناشئة في المجال الصناعي كأثيوبيا، فقد بينت دراسة شملت ٩٦ شركة أثيوبية صغيرة أن ٢٨ % منها تضطر لإشهار إفلاسها بسبب المنافسة الصينية؛نظراً لمناسبة سعرها للبلدان الفقيرة، وتوفير بديل للدول الاستعمارية التي أفشلت بعض مخططاتها في الانفراد بتلك الدول، والإفادة من أخطاء المنافسين الجسيمة في دعم الوجود الصيني في أفريقيا، كأخطاء الولايات المتحدة في نيجيريا تعد نيجيريا أكبر دولة نفطية في أفريقيا فقيرة؛ لا يجاوز دخل الفرد فيها دولاراً واحداً رغم تدفق عشرة مليارات دولار على الأقل في خزينتها كل عام خلال ربع قرن؛ بسبب الفساد والتدخل الأمريكي، والبنك الدولي في أنجولا وفي مطلع عام ٢٠٠٥م اعتقد الصندوق أنه على مشارف إبرام اتفاق تاريخي مع أنجولا، لكن في اللحظات الأخيرة أوقفت الحكومة الأنجولية المحادثات، وأعلنت أنها ستتلقى بدلاً من ذلك قروضاً من الصين لإعادة بناء البنية التحتية؛ بعد أن عرضت الصين عليها قروضاً وائتمانات بقيمة ٥ مليارات دولار دون أي من الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وفرنسا في وسط أفريقيا وتبدو الصين عازمة على العبور إلى أفريقيا من بوابة الاقتصاد والشراكة، وفرنسا لم تزل متورطة في صراعاتها العسكرية، وإن بدت في عهد ساركوزي في

وارد التعويل على أفريقيا هي الأخرى، خاصة بعد أن أخفقت الأورو متوسطية إلى حد كبير في بلوغ أهدافها، وخروجها من العراق دون تعويض نفطي يُذكر ، وشعور ساستها بالمرارة إزاء التمدد الأمريكي على حسابها، وهذا الأخير يشعر أيضاً أنه قد تلقى صفعات قوية من الصين في السودان الذي نقبت الولايات المتحدة عن النفط فيه؛ فعملت الصين على استخراجه وضغطت عبر الصندوق الدولي على أنجولا؛ ففكت الصين وغيرها من الأقطاب الصاعدة رهانها، وشاطرت الأمريكيين الكعكة النيجيرية، وزاحمتها تجارياً في جنوب أفريقيا وفي كل ذلك؛تتلاقى الاستراتيجيات أحياناً أو تتنافس، وربما تتصارع، لكنها كثيراً ما تدور في معطيات الدراسات حول الأسباب الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وتغيب كثيراً جوانب أخرى لا تقل بل تزيد في أهميتها عن كل هذه الأركان؛ إذ يبدو الدين حاضراً في كثير من الصراعات؛ وإن حرص الاستعمار القديم والجديد على تغييبه لكتم المشاعر دون حد الاستعباد،لكن التقرير الاستراتيجي الأفريقي لعام ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م رصد جانباً خفياً من المشهد، حيث خلص فيه الباحثون إلى رصد الزيادة السريعة والمطردة للمسلمين بها، ويؤكدون أن الإسلام يمثل قوة زاحفة من شمال القارة إلى جنوبها بصورة لا يعرفها أي دين آخر في العصر الحالي، كما لا يعرفها الإسلام نفسه حالياً في أي قارة أخرى ومن أكثر الأشياء خطورة في دلالتها استشهاد الباحثين في التقرير بدراسات

غربية؛ تثبت أنه من بين كل عشرة أفراد يعتنقون ديناً سماوياً عالمياً؛ يعتنق تسعة منهم الإسلام، ويعتنق واحد فقط المسيحية، وهذا أوضح في أفريقيا، وهذا لا يمكن لأي باحث مسلم أن يهمله عند الحديث عن تنافس الاستراتيجيات في أفريقيا والأمر لا يتعلق فقط بثروات، بل بديموجرافيا خطيرة في حسّ الغرب، ربما دعت مراكز النفوذ القوية في الولايات المتحدة إلى جلب رئيس أسود أفريقي ليكون عنوان العقد القادم، والذي ستكون فيه أفريقيا القارة المرشحة للاستثمار،وهذا يفسر اتجاهات الرأي العام في دوائر صنع القرار الغربي تحديداً، وهي إن لم تصارع الصين عسكرياً في أفريقيا بالرغم من مطامعها الضخمة؛ فإنها تقف حيال كل نهضة إسلامية أو عربية في أفريقيا ، ولا أدل من استماتتها المزمنة في إيقاف مساعي إعادة الصومال ليكون دولة إسلامية كبرى في المنطقة الاستراتيجية المهمة القرن الأفريقي؛ إذا ما استرد عافيته، واستعاد مناطقه السليبة في كل من أثيوبيا وكينيا؛ ليصبح الدولة الأكثر أهمية في القرن الأفريقي،وعلى مشارف بحر العرب، وأهم الطرق البحرية، واستغل ثرواته الحيوانية والبحرية؛ على الوجه الذي يؤهله ليكون صاحب دور وكلمة في هذه المنطقة المهملة إسلامياً والمعتبرة عالمياً.

وإذ توضع الإستراتيجية الأمريكية على طاولة البحث فيما يخص القرن الأفريقي؛ يهول الباحثين مشرط الجراح الدقيق الذي استبعد

السودان والصومال من الدول الرئيسية لهذه المنطقة الممتدة حتى البحيرات العظمى ولا حاجة للتذكير بأهمية السودان الإستراتيجية الكبرى في عموم أفريقيا،لكنه كدولة عربية وأفريقية وإسلامية مرشحة لكي تكون الأساس في امتداد التوعية الإسلامية، وها هي مصابة بالشلل جراء تنوع الضغوط الغربية عليها وحيث يتحدث الخبراء عن نفط دارفور واليورانيوم الخام بها وتشاد أيضاً، وهو الوقود المرشح للصمود بعد نضوب النفط بعد عقود، يضربون الذكر صفحاً عن الثروة الحقيقية المخبأة في دارفور إنه إقليم أهل القرآن الذي يحوي عدداً هائلاً من حفظة كتاب الله الذين يحتاج إليهم ٩ من كل ١٠، كما تقدم، يدخلون الإسلام من المتحولين من دين إلى آخر في العالم، وفي أفريقيا على وجه الخصوص.

وحين تميل الولايات المتحدة إلى التوتسي وتسمح بجرائم تنال من المسلمين في قبائل الهوتو؛ فهي تشرع لسيطرة توتسية على مناطق البحيرات العظمى والأهم من كل هذا؛ أنه حين عملت الدول الغربية بكل جَلد على فصل الشمال الأفريقي عن الدول المتاخمة له، ومنع العرب المسلمين من القيام بدورهم المنوط بهم في ترشيد مسلمي أفريقيا، أو التواصل مع الوسط والغرب الأفريقي ذي الغالبية العالية إسلامياً؛ ولم تتبلور أية محاولة جادة للعودة إلى الريادة في أفريقيا، تلك التي كان يتمتع بها العرب في عهود ما قبل الاستعمار، وحيث لم تكن هناك رغبة

في معاودة استراتيجية بنّاءة كهذه؛ فإن على الباحثين تطويع الإرادة الشعبية العربية والإسلامية باتجاه النظر إلى أفريقيا كقارة لم تزل تحمل الأمل على صعيد الدعوة، وكذلك على مستوى الشراكة الاقتصادية التنموية.

إن الأموال العربية التي تبخرت في أزمات البورصات المتعاقبة؛ إذا ما أتيح لمثلها أن تتجه إلى اقتصاد راشد في أفريقيا التي تتمتع بثروات مخبأة لا حصر لها؛ أمكن أن يخرج العرب من تبعيتهم، ولو كان على الاقتصاديين أن يقولوا قولهم؛ فإن الاستراتيجية العربية في غياب الجهد والتأثير الرسمي في كثير من البلدان العربية، هو حق قد منحته الشعوب العربية وأثرياؤها، ولا خيار إذن بين الاستنزاف المتوالي للأموال العربية، أو الاتجاه شعبياً إلى الاستثمارات الجادة الواعدة في قلب أفريقيا المسلمة، حيث المعوقات كثيرة لكنها ليست حائلاً دون العمل على تجاوزها، فليست هي في النهاية قدراً مكتوباً على المستثمرين الراغبين في الثراء السريع والجاد، بل ثمة ما يمكن القفز منه، والإفادة من التنافس الدولي الحار في أفريقيا في إفادة المسلمين، ورفع مستوياتهم المعيشية في داخل أفريقيا وخارجها.

شراكة استراتيجية جديدة مع افريقيا

قال وزير الخارجية الصينى يانج جيه تشى أن العلاقات الصينية - الافريقية تحظى بدعم شعبى واسع وأرضية سياسية صلبة ومن الضرورى على الجانبين تأسيس نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية لزيادة حيوية وإبداع التعاون فى العصر الحديث وبجهود الجانبين المشتركة ورعايتهما، حققت العلاقات الصينية - الأفريقية تقدماً كبيراً فى السنوات الأخيرة ويشهد على ذلك عمق الثقة السياسية المتبادلة والتعاون الوثيق من أجل المصالح المتبادلة وقوة العلاقات بين الشعوب وفي إطار الأزمة المالية الدولية واجهت كل من الصين وأفريقيا صعوبات فى التعاون السريع والمباشر، الذى أصبح نقطة بارزة فى التعاون الدولى من أجل التنمية وهذا هو نجاح الصين وأفريقيا أيضاً ويظهر الحيوية القوية المستقبل العظيم الذى سوف يتحقق عندما تتكاتف أضخم دولة نامية وأكبر قارة نامية فى العالم معاً من أجل التقدم للأمام وخلال الاجتماع الذى عقد فى منتجع شرم الشيخ المصرى على ساحل البحر الأحمر، أعلن رئيس مجلس الدولة الصينى ون جيا باو بالنيابة عن الحكومة الصينية ثمانية إجراءات للتعاون العملى مع أفريقيا،من بينها مواجهة التغيرات المناخية وتقوية التعاون فى المجالات العلمية والتكنولوجية ودعم قدرة أفريقيا المالية وتعزيز وصول السلع الأفريقية إلى الأسواق والصين وأفريقيا عملتا سوياً لبناء

شراكة استراتيجية جديدة تتميز بالمساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادى الذى يحقق المنفعة المتبادلة والتبادل الثقافي.

توسيع التعاون بين الصين وأفريقيا :

أعلن الرئيس الصينى هو جين تاو عن سياسة الصين بالاجراءات الثمانية حول أفريقيا وتتقدم الآن كافة مشاريع المساعدات المقدمة لأفريقيا بانتظام فى إطار هذه السياسة وتحقق نجاحاً ملحوظاً فى هذا الشأن وحتى الآن، وقعت الصين مع ٤٨ دولة أفريقية على اتفاقيات بشأن المساعدات، وزادت المساعدات المقدمة إلى الدول الأفريقية؛ ووقعت الصين مع ٢٢ دولة أفريقية على اتفاقيات اطارية بشأن قروض بشروط ميسرة، لدعم ٣٣ مشروعاً؛ وفى مجال الاعفاء من الديون، تم إعفاء ٣٢ دولة أفريقية من ١٥٠ ديناً، وبدأت أعمال إعفاء الصومال من ديونها، ويمكن القول بأن أعمال إعفاء الدول الأفريقية من ديونها تقترب من نهايتها كما يتم بثبات وضع المشاريع المتعلقة بحياة الشعب بما فى ذلك استغلال الموارد البشرية، والزراعة، والطب، والتنمية الاجتماعية موضع التنفيذ فقد تم تدريب ١٠٩١٦ مسؤولاً وفنياً من الجانب الأفريقى؛ وتم اختيار ١٠٠ من كبار الخبراء الزراعيين الصينيين ، ليتم ارسالهم بالتتابع؛ وازداد عدد مشاريع المراكز الفنية الزراعية النموذجية التى كان من المقرر أن تقام فى أفريقيا من ١٠ إلى ١٤، وتم انجاز أعمال تصميم معظمها حتى الآن، وبدأت أعمال بنائها

عام ٢٠٠٩؛ ووصل عدد المستشفيات التى تساعد الصين فى بنائها فى أفريقيا الى ٣٠ مستشفى، منها ١٤ ستبدأ أعمال بنائها قريباً،أما باقيها سيبدأ بناؤها قبل نهاية ٢٠١٣،ويتم انجاز مهمات تقديم الأجهزة الطبية إلى المستشفيين الحاليين قريباً، وقدمت الصين أدوية مقاومة ضد الملاريا ، إلى ٣٣ دولة فى عام ٢٠٠٧، وبقى تنفيذ مهمة عرض الأدوية فى عام ٢٠٠٨، وتم تقديمها باستمرار فى عام ٢٠٠٩ ،وتمت إقامة ١٠ مراكز خاصة لعلاج الملاريا، وتم ارسال ٢١ خبيراً صينياً فى علاج الملاريا، وفى عام ٢٠٠٩، تم إقامة ١١ مركزاً أخرى بهذا الخصوص، أما المراكز ال١١ الأخرى فستقام بعد انجاز أعمال بناء المستشفيات التى تساعد الصين فى بنائها إذا لزم الأمر؛ وتم ارسال ١٢٥ متطوعاً شاباً صينياً إلى ٦ دول أفريقية؛ وتم انجاز بناء ٦٢ مدرسة ريفية، منها ١٠ تم تسليمها

ان سياسة الصين حول أفريقيا فى وضعها موضع التنفيذ بسرعة لقيت تأكيداً وتقديراً طيباً من قبل الأمم المتحدة والدول الأفريقية وفى الدورة السادسة لمنتدى التعاون الصينى الافريقى التى عقدت فى أكتوبر عام ٢٠٠٨، أعرب جميع مندوبو الدول الأفريقية بالاجماع عن اعتقادهم بان الجانب الصينى وفى بتعهداته، وقدروا الأعمال الصينية عالية الفعاليات تقديراً عالياً فقال أمين عام الأمم المتحدة بان كى مون أن

حكومة الصين ظلت تعمل جاهدة على تطوير علاقات الشراكة مع كافة الدول الأفريقية، وذلك يبعث على التشجيع، كما اثنى الرئيس الكينى موای كيباكى على الموقف المسؤول الذى تتخذه الصين من أن الوعد يجب أن يحافظ عليه، والعمل يجب أن يكون حازماً مشيراً الى أن التعاون التجارى والاقتصادى الثنائى حقق نجاحاً لفت أنظار العالم تحت اطار منتدى التعاون الصينى الأفريقى كما يرى وزير المالية الزانبى أن المساعدات التى تقدمها الصين صادقة،سريعة الحركة،وجيدة وفى ظل ظروف تأثير الأزمة المالية الدولية، قد تتجه الأموال المساعدة للتنمية الدولية نحو انخفاض، إذ ستواجه الدول النامية الغفيرة تحديات أشد ولا تزال الصين تفى بوعدها بجد واجتهاد، وتضع الأعمال المساعدة بما فى ذلك إعفاء الدول الأفريقية من ديونها موضع التنفيذ بسرعة، ودلت الصين بأعمالها الواقعية على أنها ترغب مع الدول النامية الأخرى فى أن تبذل جهود مشتركة لتواجه الأزمة المالية، وتتغلب عليها سوياً .

وسائل دعم العلاقات الصينية-الأفريقية

لدعم العلاقات الصينية-الأفريقية، قامت بكيّن باستخدام أدوات مختلفة بشيء من الإبداع والحنكة، ومنها الأدوات الاقتصادية الأكثر تأثيراً، واعتمدت في هذا المجال على ثلاثة أشكال: المساعدات الرسمية، العلاقات التجارية، والاستثمار كذلك الأمر بالنسبة للأدوات الثقافيّة التي

احتلت موقعاً مهماً أيضاً خاصة أنّ هدفها الأساسي العمل على خلق صورة إيجابية وبنّاءة للصين من أجل توظيفها في مجال العلاقات الصينية-الأفريقية وقد ساهم ذلك إضافة إلى الدبلوماسية الشخصية والمساعدات التقنية في تطوير العلاقة بين الطرفين إلى مستوى الشراكة العالمية، وفق ما يلي :

الدبلوماسية الشخصيّة: وتقوم على الزيارات الدبلوماسية الرفيعة المستوى بين الطرفين وعلى وتيرة هذه الزيارات المستمرة، فزيارات الجانب الصيني للدول الأفريقية تضاهي زياراته لغيرها من الدول، فالرئيس الصيني هو جنتاو زار على سبيل المثال القارة الأفريقية في أربع مناسبات كان آخرها في فبراير عام ٢٠٠٩، أمّا المسؤولون الصينيون بمستوى وزير أو أعلى، فقاموا بأكثر من ١٦٠ زيارة إلى ٣٠ دولة أفريقية منذ عام ١٩٦٠ مقابل ما يقرب من ٧٠٠ زيارة لمسؤولين أفريقيين على مستوى وزير أو أعلى إلى الصين خلال هذه المدّة .

بل وذهبت بكّين أبعد من ذلك إلى نسج علاقات قوية تتخطّى النخب السياسية للطرفين وصولاً إلى الدبلوماسية الشعبية التي أعلن عنها الرئيس هو جنتاو عام ٢٠٠٩ والتي يسعى من خلالها إلى تعزيز الروابط الشعبية من خلال توفير المنح التعليمية وتبادل زيارات الفنانين والمثقفين والصحفيين والأطباء وغيرهم .

الروابط الاقتصادية :

أمّا بالنسبة للعامل الاقتصادي، فقد استخدمت الصين خليطاً من المساعدات الحكومية والروابط التجارية والاستثمارات من أجل النفاذ إلى أفريقيا ولطالما كان العنصر الاقتصادي الأكثر نجاحاً في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا، ففي بداية الستينات والسبعينات استخدمت الصين المساعدات الحكومية كأدوات لدعم غايات أيديولوجية وسياسية ولكسب الأصدقاء والتأثير على الناس وبلغ حجمها عن تلك الفترة ٢.٤ مليار دولار تقريباً لكن ومع تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح بداية الثمانينات بدأت دبلوماسية الصين الاقتصادية تأخذ بُعداً آخر، وبعد أن كانت سياسة المساعدات الاقتصادية المقدّمة لأفريقيا تحرم البلاد من أية منافع اقتصادية،أصبحت منذ تلك الفترة تحقق منافع متبادلة للطرفين،وفتحت هذه المساعدات آفاقاً اقتصادية جديدة في أفريقيا، من الوصول إلى أسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية، إلى إيجاد بيئة استثمارية مهمة، إلى تأمين مصادر الطاقة والسلع الأساسية وتم دعم هذا التوجه فيما بعد عبر إنشاء روابط ومؤسسات تشرف على هذا الموضوع، فتم عام ٢٠٠٧ تأسيس الصندوق الصيني-الأفريقي برأسمال ٥ مليار دولار كما أصدرت وزارة التجارة الصينية كتيّبا إرشاديا يحث على الاستثمار في أفريقيا واستخدمت الصين موقعها

كثالث أكبر دولة تجارية في العالم عام ٢٠٠٨ لممارسة الدبلوماسية التجارية مع أفريقيا، الأمر الذي رفع من الرصيد التجاري مع هذه القارة من ٥ مليار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٠٠ مليار عام ٢٠٠٨ لتشكل ٥% من حجم التجارة الصينية مع العالم .

المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا :

أمّا المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا، فقد كانت جزءاً من العلاقات الصينية-الأفريقية على الدوام واستطاعت بكين من خلال هذا العامل أن تثبت مدى قدرتها على مساعدة الأفارقة فعلياً ودعمهم من خلال تسخير التقنية والتكنولوجيا لمساعدتهم من خلال توظيفها في المشاريع التي تتعلق بالبنى التحتية والزراعة والنقل والتدريب التقني والمساعدة الطبيّة .

التواصل الثقافي:

أمّا العامل الثقافي، فقد اعتمدت بكّين عليه لخلق صورة ايجابية وبنّاءة عنها في أفريقيا، وذلك لتسهيل تواجدها وتقريب الناس إليها ولم تتردد بكّين في توظيف العامل الثقافي قدر المستطاع من أجل تعميق علاقاتها مع الأفارقة، فحرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي والتعليمي لعدد كبير من الطلاب الأفارقة إضافة إلى عقد ورش عمل مشتركة والتدريب المشترك، كما حرصت على تحرّكها بشكل رسمي عبر تضمين ورقة السياسة الصينية تجاه أفريقيا لعام

٢٠٠٦ بنوداً تتضمن الحث على تعميق العلاقات الثقافية بما فيها التعليم والصحة والعلوم والتبادل الشعبي وأعلنت في نفس العام خلال الاحتفال الذي أقيم بمناسبة مرور ٦٠ عاما على العلاقات الصينية-الأفريقية برنامجا لتدريب١٥ألف متخصص أفريقي، إضافة إلى رفع المنح التعليمية للطلاب الأفارقة في الصين من ألفين إلى ٤ آلاف .

في القرن الواحد والعشرين، ومع صعود قوى جديدة إلى المسرح العالمي وعودة قوى أخرى تقليدية، بزغت معالم ظاهرة عولمة بديلة تعمل على تحدّي السيطرة العالمية للتأثير الغربي وتحد من سطوته وفي هذا الإطار، تبرز الصين كإحدى الدول الغير غربية التي تنهض بشكل سريع على المسرح العالمي مقدّمة للعالم أو لمناطق واسعة منه إن صحّ التعبير عدداً من السياسات والممارسات البديلة عمّا هو سائد في المنظومة الغربية لاسيما في مجال تقديم نماذج التنمية ولا شك أنّ علاقات الصين بأفريقيا قد تطورت خلال ما يزيد عن ٦٠ عاماً بشكل كبير لتصبح أكثر عمقا وقوّة ولتتحوّل إلى شراكة عالمية مع نهاية الثمانينات بشكل يعكس قوّة نفوذ وتأثير الصين في أفريقيا بشكل تصاعدي،ويقدّمها كبديل محتمل لتأثير هيكل السلطة والثقافة الغربية في أفريقيا وقد ساهم استخدام الصين المرن لأدوات السياسة الخارجية المتعدّدة من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة في ترسيخ البصمة الصينية

في أفريقيا أمام النفوذ الغربي القديم .

انتقادات للتعاون الصينى الأفريقى :

قال السفير الأوغندي السابق فيليب ادرو فى مقابلة خاصة اجرتها معه وكالة النباء الصينية شينخوا مؤخراً أن التعاون الاقتصادي بين الصين وأفريقيا آخذ في تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا تدريجياً، وأن الكلام حول نهب الصين لموارد أفريقيا وتصريحات أخرى تستند إلى التحيز هى من عقلية الحرب الباردة .

شارك أدرو فى مشروع البحث باسم الصين فى أفريقيا بعد تقاعده من العمل كسفير لدى الصين عام ٢٠٠٥ وهو مشروع بحث استطلاع تم تنفيذه برعاية مؤسسة روكفلر الأمريكية واستضافه الأفارقة باستخدام التفكير الأفريقى، بهدف الدراسات التي أجريت في أفريقيا لفهم العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين أفريقيا والصين على نحو متزايد والتى تجلب للدول الأفريقية الآثار الإيجابية والسلبية حسبما قال ادرو وقد دلت نتائج البحث على أن التنمية الاقتصادية في أفريقيا تربطها علاقات وثيقة مع الاقتصاد الصيني ووجد أنه ما دام النمو الاقتصادي سريعاً في الصين ، فيتسارع النمو الاقتصادي في أفريقيا ، والعكس بالعكس ، وهذا يدل على أن الاقتصادات الصينية والأفريقية تتسم بقوة تكاملية كبيرة جداً اذا أرادت الدول الأفريقية تسريع تنميتها، فيجب عليها تعزيز التعاون مع الصين وقال ادرو في السنوات الأخيرة ، شهدت العلاقات الاقتصادية

والتجارية بين الصين وأفريقيا ترابطاً متواصلاً .

ووفقا للاحصاء الصادر من وزارة التجارة الصينية تشير البيانات إلى أنه تجاوزت التجارة بين الصين وأفريقيا في عام ٢٠٠٠ لأول مرة ١٠ مليار دولار أمريكى، واتسع فى عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٦.٨ مليار دولار أمريكى ، بنمو سنوي متوسط قدره أكثر من ٣٠ فى المائة وتأثراً بالأزمة المالية عام ٢٠٠٩ انخفض إجمالي حجم التجارة ، ولكن مع الانتعاش الاقتصادي عام ٢٠١٠ ، من المتوقع أن تعود التجارة بين الصين وأفريقيا إلى مسار نموها السريع فقد أسرعت الشركات الصينية بخطوات الاستثمار في أفريقيا أيضاً وفي عام ٢٠٠١ ، كانت استثمارات الصين فى أفريقيا ٥٠ مليون دولار أمريكى فقط، ولكن، عام ٢٠٠٩ ، تجاوزت الاستثمارات الفعلية مليار دولار أمريكى ودلت نتائج مشروع البحث الصين في أفريقيا على أن جميع الدول الأفريقية التى حافظت على العلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة مع الصين حققت تحسناً كبيراً فى الدخل الوطنى، والقوة الشرائية للسكان،والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية ومن جهة أخرى، فان المنتجات الصينية ممتازة الجودة ورخيصة الثمن جعلت المزيد من الأفارقة قادرين على تحسين مستواهم المعيشى وما يسمى بنزعة نهب الصين للموارد الأفريقية غير عادل لأنهم لم يروا أن الشركات الصينية فى أفريقيا تعمل على تمهيد الطرق، وبناء الجسور وبناء المدارس والمستشفيات والملاعب ، ووضع كابل

الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإنشاء المشاريع الصناعية ، وذلك لم يحسن تحسناً كبيراً فى الظروف المعيشية المحلية فحسب، بل قلل من تكاليف السكان المحليين العاملين في الأنشطة الاقتصادية أيضاً وعلاوة على ذلك ، كما قال وزير الخارجية الصينى يانج جيه تشى فان واردات الصين النفطية من أفريقيا لا تمثل سوى ١٣ بالمائة من مجموع صادرات أفريقيا من النفط، في حين أن كلاً من أوروبا والولايات المتحدة تمثل أكثر من ٣٠ بالمائة،والاستثمارات الصينية فى مجال النفط الأفريقى لم تمثل إلا واحداً على ست عشر من إجمالى حجم استثمارات العالم فى المجال المماثل وهذه النسبة أقل بكثير من الولايات المتحدة وأوروبا وتختلف الصين عن الدول الغربية اختلافاً كبيراً فى شراء واستخراج النفط فى أفريقيا اذ أن معظم العقود التى توصلت إليها الصين مع دول أفريقيا بشأن شراء واستخراج النفط فى أفريقيا توفر شروط تقديم قروض انشاء البنية الأساسية فى أفريقيا، ولكن الدول المتطورة والمؤسسات المالية الدولية لم تعد تدعم انشاء مشاريع البنية التحتية بشكل مباشر ابتداء من سبعينيات القرن السابق ومن وجهة نظر أدرو أن التعاون الاقتصادى والتجارى بين الصين وأفريقيا قادر على جلب آثار إيجابية واضحة ،لأن الصين ظلت تهتم بموضوع النمو الاقتصادى ضمن مفهوم تنميتها دائماً وفي الصين، تعتبر التنمية الاقتصادية مهمة وملحة للغاية، خاصة في أفريقيا وبالإضافة إلى ذلك ،فان الصين تحولت

من الفقر إلى الرخاء فى طريق تنميتها، مما يعني أن الصين أصبحت لها تجارب هامة تستحق دراسة جادة من الدول الأفريقية، وهى تسرع بخطوات دراسة تقنيات وخبرة الصين لتحسين الإنتاج الزراعي، وحققت نتائج جيدة فى هذا الشأن وفي الوقت نفسه ، يعتقد أدرو أن العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا ، لها أيضاً مشاكل خاصة، مثل توظيف السكان المحليين ، وكثير من المشاريع الاستثمارية الصينية فى أفريقيا ترغب في استخدام الكثير من العمال الصينيين بالإضافة إلى ذلك ، فان معظم البلدان الأفريقية تعمل كل ما يحلو لها في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين، وتنقصها سياسة واستراتيجية موحدة وذلك سيجلب عدم المساواة فى التنمية، والكفاءات غير العالية ومشاكل أخرى .

ان التطور السريع للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين أفريقيا والصين لا يعد إلا حديثا خلال العقد الأخير ولا يزال أمامها طريق طويل ، إلا أننا نعتقد أن تلك المسائل يمكن أن يتم حلها جميعاً ، فقد شهدت الآن تحسناً كبيراً فى العديد من المجالات بهذا الخصوص.